

الأوروبيون يحذرون تراهب: لا بديك من الاتفاق



شدد الوزراء على ضرورة الفصل بين الاتفاق النووي وبين سياسات إيران (أ ف ب)

لاستمرار هذا «الاتفاق السيئ»، ولجوئه إلى خيارات بديلة من قبيل فرض عقوبات على شركات وأفراد إيرانيين، والسعي في سنّ تشريعات تسمح بمنع استقرار الاتفاق، ما يعني استمرار الهواجس التي تحول دون اندفاع الشركات الأوروبية نحو الاستثمار في إيران. هذه الهواجس بالذات هي ما لح إليها الوزراء الأوروبيون خلال اجتماعهم، يوم أمس، بنظيرهم الإيراني، في العاصمة البلجيكية، بروكسل، حيث شددوا على أن لإيران «الحق في أن تستفيد من المزايا الاقتصادية التي وفرها الاتفاق النووي». مزايا لا يزال تحقيقها متعثراً إلى الآن؛ بسبب تخوف الشركات الأوروبية من إمكانية انهيار الاتفاق، وهو ما يبطئ وتيرة دخولها المجالات الاستثمارية في إيران، على الرغم من توقيعها صفقات بمليارات الدولارات مع الشركات الإيرانية. وفي ما بدا رداً على اعتبار ترامب «خطة العمل المشتركة الشاملة» «أسوأ اتفاق جرى التفاوض بشأنه على الإطلاق»، أكد وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا أن «لا بديل من الاتفاق»، رافضين أي تحرك يمكن أن يؤدي إلى تقويضه، ومبدئين تمسكهم بضرورة الفصل بين الاتفاق النووي وبين سياسات إيران في المنطقة.

أطلق وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا، أمس، هوقفاً تحذيراً للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي يتعين عليه اليوم اتخاذ قرار بشأن تحديد تعليق العقوبات التي كانت مفروضة على إيران من عدمه. تحذير يتوهم إلى جانب توصيات مستشاري ترامب، أن يلجم جماح الرئيس ويمنعه من تجديد العقوبات، إلا أن ذلك لا يعني أن الاتفاق سيدخل مرحلة استقرار، بالنظر إلى إصرار ترامب على المضي في تقويضه

عشية الموعد المفترض لاتخاذ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قراراً بشأن استمرار تعليق العقوبات النفطية التي كانت مفروضة على إيران قبيل إبرام الاتفاق النووي عام 2015، اجتمع وزراء خارجية 3 دول أوروبية على إطلاق موقف تحذيري لترامب من مغبة الانسحاب من الاتفاق أو عرقلة تنفيذه. موقف يتساوق مع النصائح الموجهة إلى ترامب من قبل مستشاريه بتمديد

تقول إيران إنها مستعدة لاسوأ الاحتمالات

إعفاء إيران من العقوبات حتى لا تضع الولايات المتحدة نفسها موضع «المنتكح للاتفاق». إزاء ذلك، وعلى الرغم من أن شخصية ترامب التي يصعب التكهّن بتصرفاتها تجعل من الصعب تحديد إن كانت العقوبات ستجذد أو لا على حد تعبير مساعد الرئيس الإيراني، مجيد تخت روانجي، إلا أن الراجح، وفقاً لتوقعات مسؤولين أميركيين، أن يعمد الرئيس إلى تجديد تعليق العقوبات، مع تكرار رفضه

وقال وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، إن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تثبت التزام إيران بالاتفاق، مستدركاً بأن على «الجمهورية الإسلامية» أن تظهر أنها «جار جيد» في الشرق الأوسط، وفي الاتجاه عينه، رأى وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، أنه يتعين الحفاظ على الاتفاق كي يتسنى لأوروبا والولايات المتحدة المضي نحو مواجهة «خلافاتنا الأخرى القائمة بالفعل... في قضية الصواريخ الباليستية، وكذلك بسبب أفعال

إيران في المنطقة بأسرها»، موضحاً أن «أوروبا تعتبر هذه القضايا منفصلة عن المسألة النووية». من جهته، أشار وزير الخارجية الألماني، زيغمار غابرييل، إلى أهمية حماية الاتفاق، على طريق «منع تطوير الأسلحة النووية، في وقت تبحث فيه أجزاء أخرى من العالم عن كيفية الحصول عليها». وفي هذا الإطار أيضاً، اعتبرت مسؤولية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، أن «الاتفاق

يحقق المرجو منه... وهو تقييد البرنامج النووي الإيراني ووضعه تحت مراقبة وثيقة». ويُعدّ اجتماع بروكسل استكمالاً لما قال دبلوماسي أوروبي إنها «حملة ننفذها منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عندما أفصح ترامب عن نيته تجاه الاتفاق النووي». وبحسب الدبلوماسي المذكور، فإن «توقيت الاجتماع ليس من قبيل المصادفة»، إنما من أجل «إيصال رسالة إلى واشنطن بأن إيران ملتزمة، وبأن من الأفضل وجود الاتفاق النووي بدلاً من عزل إيران» على حد تعبير دبلوماسي آخر. واعتبر وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، من جانبه، أن «الاجتماع أظهر توافقاً على أن إيران ملتزمة بالاتفاق، ولديها الحق في أن تنعم بمزاياها الاقتصادية، وأن أي تحرك يقوضه غير مقبول»، مضيفاً، في تغريدة على «تويتر»، أن «ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تعلم تماماً أن استمرار إيران في التزامها مشروط

صاروخ على معسكر في نجران... وولد الشيخ «متفائل»



عاد الميدان ليتصدر المشهد بعد مغادرة الوفد الأممي صنعاء (أ ف ب)

هذا الانطباع الإيجابي الذي أشاعته تغريدتان لولد الشيخ على حسابه في «تويتر»، مساء أمس، لم يجد ترجمة حتى الآن في المواقف السياسية والتطورات على جبهات الميدان. بل على العكس من ذلك، تفيد المؤشرات الواردة من صنعاء إلى أن زيارة وفد الأمم المتحدة لم تحدث اختراقاً سوى في كونها استأنفت الوساطة السياسية بعد طول انقطاع، وخصوصاً في أعقاب أحداث صنعاء الأخيرة التي أودت بحياة الرئيس السابق علي عبدالله صالح. إذ قرنت جولة الوفد الأممي الطويلة، والتي استمرت خمسة أيام، على أنها تطبيع مع الحياة السياسية الجديدة في صنعاء. بشار إلى أن ممثلي «أنصار الله» رفضوا لقاء شريم، الذي اجتمع مع رئيس المجلس السياسي صالح الصماد بصفته الرسمية. وانشغلت الأوساط اليمنية، أمس، بأول ظهور علني للعميد طارق صالح، نجل شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح، والذي يعتبره

عاد الميدان ليتصدر المشهد بعد مغادرة الوفد الأممي العاصمة صنعاء، أول من أمس، من دون الإدلاء بتصريحات للصحافيين الذين انتظروا طويلاً نائب المبعوث الدولي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، معين شريم، في باحة المطار. وأوضح ولد الشيخ، أمس، أن نائبه اجتمع، في صنعاء، مع «مسؤولين سياسيين في حركة أنصار الله، والمؤتمر الشعبي العام وجهات سياسية أخرى فاعلة وقادة من المجتمع المدني»، مشيراً إلى أن الوفد الأممي «رحّب بالتشجيع الذي لقيه من خلال التزامهم وتعاونهم» («أنصار الله» و«المؤتمر») لاستئناف عملية السلام في أقرب فرصة ممكنة. ودعا ولد الشيخ الأطراف اليمنية إلى «اعتماد خطاب يعلي مبادئ المصالحة والشراكة والسلام والتوافق وحسن الجوار»، معتبراً أن «هذا أمر أساسي لمساعدة الشعب اليمني على تحقيق ما يصبو إليه من حياة آمنة ومستقرة وكريمة».